

الاقتصادية

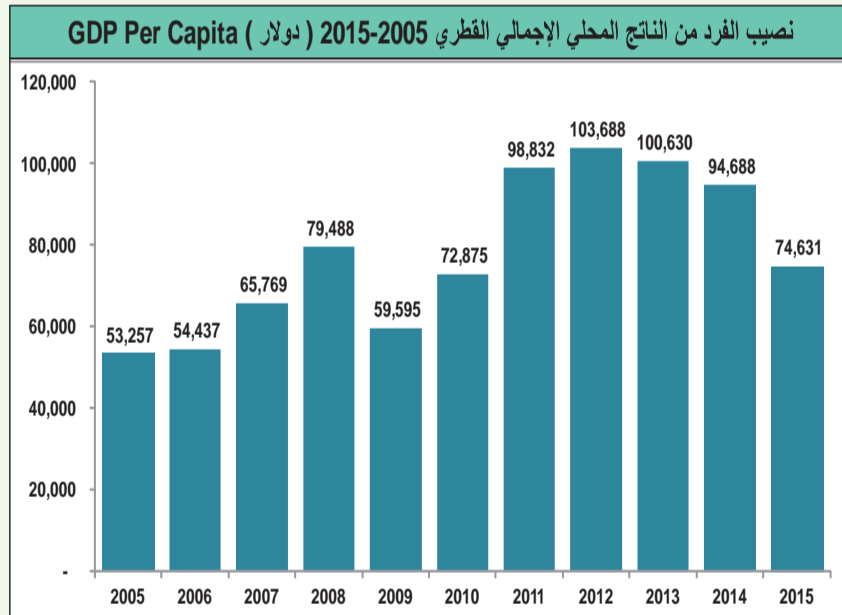
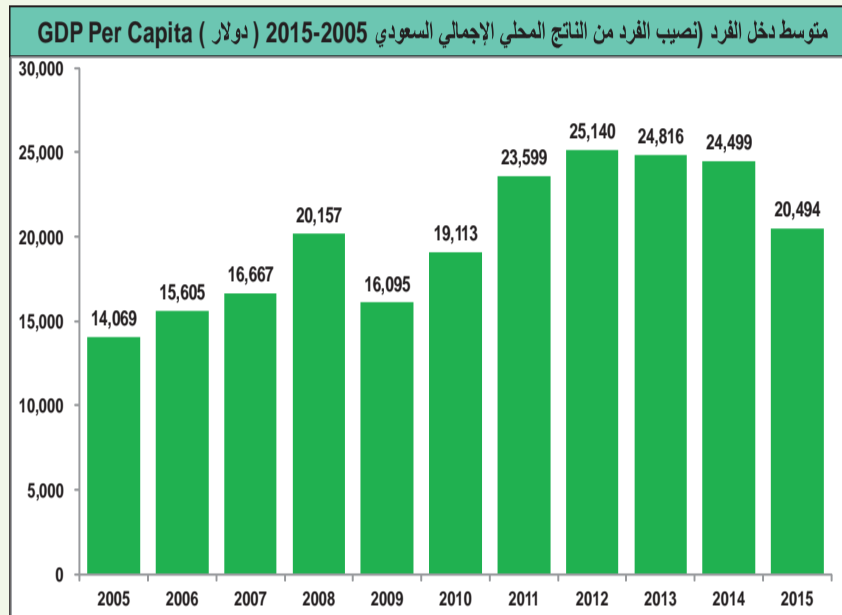
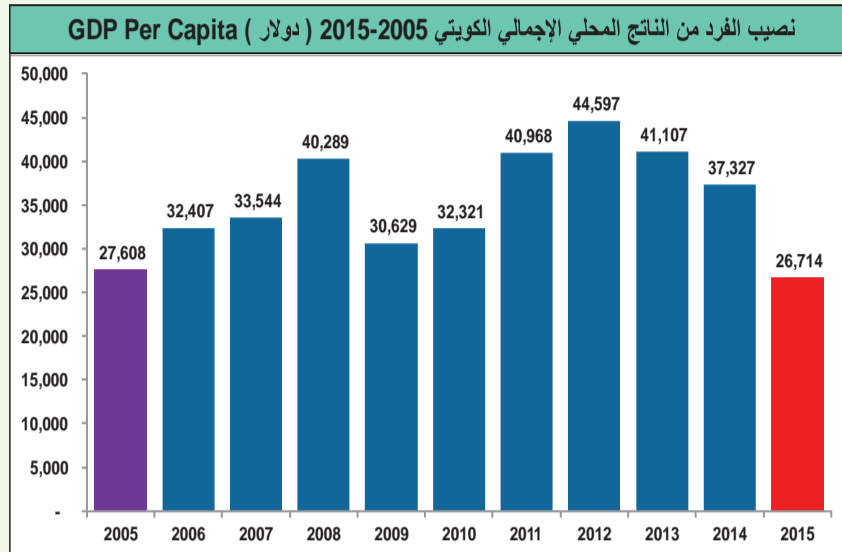
آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي بـ 41 دولاراً

كويتا: انخفض سعر برميل النفط الكويتي 28 سنتاً في تداولات أمس ليبلغ 41,02 دولاراً، مقابل 41,30 دولاراً للبرميل في تداولات الخميس الماضي، وفقاً للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الاسواق العالمية، انخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت أمس الأول عند التسوية 1,76 دولار ليصل إلى مستوى 45,89 دولاراً، كما انخفض سعر برميل الخام الأميركي 1,84 دولار ليصل إلى مستوى 44,48 دولاراً.

بضغط من تهوي أسعار النفط.. 40٪ تراجعاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي في 4 سنوات

621 ديناراً متوسط دخل الفرد بالكويت شهرياً في 2016



الدخل بيد المواطن يقل سنة بعد أخرى.. حيث أدى هبوط النفط إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج بالكويت بنسبة تزيد عن 40٪ في أقل من 4 سنوات

المحلل المالي

تتبع «الأنباء» تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي والذي يمثل مؤشراً على دخل الفرد ومستواه المعيشي في دول الخليج منذ بلوغ أسعار النفط لقممها الإرتفاعات وصولاً إلى الانهيارات الأخيرة، ليتبين ان نصيب الفرد من الناتج المحلي بالكويت جاء الأكثر تراجعاً بما نسبته 41٪ بالسنوات الأربع الماضية في ظل غياب التنوع عن النشاط الاقتصادي، في حين ثبتت السعودية بشكل كبير، وعلى الرغم من كون قطر الأعلى دخلاً بين الدول إلا أنها كانت الأكثر تذبذباً.

ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي متوسط دخل الفرد سنوياً ويتوقع تراجع نسبته 8٪ في الناتج المحلي خلال العام الحالي ومع افتراض بقاء أسعار النفط أقل من 50 دولاراً للبرميل، فإن متوسط دخل الفرد سيصل إلى 7450 ديناراً سنوياً أي قرابة 621 ديناراً شهرياً.

وكانت للتداعيات والتأثيرات المباشرة لانخفاض أسعار النفط بأكثر من 60٪ خلال العامين الماضيين أثراً سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي للكويت حيث انخفض بنسبة 6٪ خلال عام 2014 ليسجل 46,3 مليار دينار (153 مليار دولار)، أما التأثير الأكبر فكان خلال عام 2015 بانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الكويتي بنسبة 26٪ ليسجل 34,3 مليار دينار (113 مليار دولار).

وفي ظل بقاء أسعار النفط منخفضة تحت مستوى الـ 50 دولاراً للبرميل فمن المتوقع ان يستمر الناتج المحلي الإجمالي الكويتي بالانخفاض في عام 2016 وبنسبة 10٪ ليسجل 31 مليار دينار (102 مليار دولار).

وان متوسط دخل الفرد او ما يسمى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الكويتي في انخفاض GDP Per Capita

المسجلة في عام 2008. مقارنات مع الكويت

وبمقارنة ارقام عام 2015 ما بين الكويت والسعودية نلاحظ ان متوسط دخل الفرد في الكويت أعلى بقليل حيث بلغ 26,714 دولاراً ويعد سكان بلغ نحو 3,9 ملايين نسمة، بينما في السعودية بلغ عدد السكان 31,5 مليون نسمة وبتوسط دخل الفرد يساوي 20,494 دولاراً. أما في قطر فمتوسط دخل الفرد متذبذب جداً بالرغم من تسجيله أعلى الأرقام بين دول العالم. بعد ان سجل أرقاماً قياسية في عام 2012 عند مستوى 103,688 دولاراً سنوياً بدأ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي القطري مرحلة الهبوط إلى 74,631 دولاراً لعام 2013 وبنخفاض 94,688 دولاراً لعام 2014 وبنقص بعدها بنسبة 21٪ خلال عام 2015 ليسجل 74,631 دولاراً ويعد سكان بلغ نحو 2,4 مليون نسمة.

ومن هنا التحدي المستقبلي في دفع نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المقبلة، حيث من المتوقع ان ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 بنسبة 8٪ ليسجل 7,450 ديناراً (24,600 دولاراً). وبالمقارنة مع السعودية نلاحظ ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السعودي كان أقل تأثراً بشكل سلبي خلال فترة انهيار أسعار النفط، حيث تنوع النشاط الاقتصادي حسب القطاعات أفضل من الكويت. فمتوسط دخل الفرد وصل إلى أعلى مستوياته في عام 2012 عند 25,140 دولاراً وبيجمالي عدد سكان حينها بلغ 29,2 مليون نسمة لينخفض خلال عامي 2013 و2014 فقط بنسبة 1,3٪ وبعدها بشكل حاد خلال عام 2015 إلى 20,494 دولاراً سنوياً وبنسبة انخفاض 16٪ ليعود لمستوياته

مستمر منذ عام 2012، حيث بلغ في تلك السنة مستوياته القياسية عند 12,740 ديناراً (44,600 دولار) ليعكس مساره السعودي وينخفض خلال عام 2013 إلى 12,460 ديناراً (41,107 دولار) وبعدها انخفض بنسبة 9٪ خلال عام 2014 ليسجل 11,311 ديناراً (37,327 دولاراً). بينما الانهيار كان عام 2015 بنسبة 28٪ ليسجل أدنى مستوى له في 11 سنة عند 8,095 ديناراً (26,714 دولاراً) وهذا المستوى أقل من أرقام عام 2005 حيث بلغ حينها 7,888 ديناراً.

هبوط النفط

والجدير ذكره انه في سنوات الأزمة المالية وانهيار أسعار النفط في 2008 و2009 و2010 لم يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوياته الحالية حيث بلغ في عام 2009 نحو 8,751 ديناراً و9,235 ديناراً في عام 2010.

الاعتماد على النفط زاد من حدة الانخفاض في الناتج المحلي

تنوع الاقتصاد

السعودي لجانب

النفط أبطاً وتيرة

الانخفاض

رغم كونها الأعلى

دخلاً. قطر الأكثر

تذبذباً

أول مرة.. المجلس يدرس مكافآت أعضاء إدارة المؤسسة «الأعلى للبترول» يحكم سيطرته على مكافآت وحوافز «النفط»



مكافآت «مؤسسة البترول» وشركاتها التابعة تعود من جديد إلى «الأعلى للبترول» لإقرارها

المكافآت الخاصة بقيادتي النفط تمهيداً لعرضها على المجلس الأعلى للبترول في جلسته المقبلة التي لم يتم تحديدها إلى الآن. وأضافت ان دور الأعلى للبترول بدأ يتركز في إقرار السياسة العامة واللوائح الإدارية والمالية للمؤسسة، وإقرار الميزانية التقديرية السنوية والموافقة على تخصيص الأرباح، وإقرار تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو تملك شركات قائمة أو المشاركة فيها بالإضافة إلى إقرار تصفية الشركات التابعة أو إدماجها في المؤسسة. وحول النتائج المالية لمؤسسة البترول عن السنة المالية 2015/2016 ذكرت المصادر انه لم يتم الانتهاء منها حتى الآن، مشيرة إلى ان التوجهات الحالية تشير إلى انقطاع مبلغ إضافي من الأرباح غير الصافية الذي يخصص لمواجهة تمويل عمليات استبدال وتجديد موجودات المؤسسة، على ان يتم توزيع الأرباح الصافية على الوجه الآتي:

- 10٪ احتياطي إجباري.
- 10٪ احتياطي عام أو أي نسبة أخرى يحددها المجلس الأعلى للبترول.
- تؤول الأرباح المتبقية إلى الخزائنة العامة للدولة.

أحمد مغربي

قالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان المجلس الأعلى للبترول أحكم سيطرته على إقرار المكافآت والحوافز في القطاع النفطي، حيث أرسلت مؤسسة البترول الكويتية لأول مرة منذ إقرار اللائحة الإدارية الجديدة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وذلك تنفيذاً للتوجهات السابقة من ديوان المحاسبة التي شددت على ضرورة إقرار وموافقة المجلس الأعلى للبترول على جميع المكافآت وأنواعها قيادي وموظفي القطاع النفطي. وفي التفاصيل ذكر المصادر ان مكافآت أعضاء مجلس إدارة «مؤسسة البترول» لم تتغير حسبها عن السنوات السابقة حيث تبلغ 6 آلاف دينار لكل عضو عن السنة المالية التي تنتهي مع نهاية شهر مارس من كل عام. ويبلغ أعضاء مجلس إدارة مؤسسة البترول 6 أعضاء بالإضافة إلى عضوية وزير النفط كرئيس لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمؤسسة كقائم للرئيس. وذكرت المصادر ان اللجان المنتدبة من المجلس الأعلى للبترول تقوم حالياً بدراسة

النظام الجديد يتماشى مع ملاحظات «المحاسبة» «التجارة» تنتهي من النظام الآلي لصرف التموين

ونوه الشمالي إلى أن هذا النظام يعد إنجازاً حققته الوزارة بالتعاون مع جهات حكومية وأهلية، كاشفاً عن خدمات ذكية في نظام التموين تدرسه الوزارة حالياً لتنفيذها على أرض الواقع في الفترة المقبلة لما يصب في النهاية لمصلحة المستهلك ويخفف العبء عن كاهل موظف الوزارة، حيث قال: «نطمح أن يكون التقرير المقبل لديوان المحاسبة خالياً من أي ملاحظات فيما يخص التموين».

المحاسبة لتحسين الخدمات بما يتوافق مع الصالح العام مما يضمن عدم وجود أي تجاوز يخالف عليه القانون عند صرف المواد التموينية ويعزز الشفافية ويمنع الهدر. وأشار إلى أن تشغيل النظام الآلي الجديد تم بالتعاون مع الشركة الكويتية للتموين، لافتاً إلى وجود معاينات تخطتها الوزارة لإتمام تشغيل النظام الجديد، خاصة أن هناك جهات متعددة تشارك في دعم المواد التموينية الأساسية.



خالد الشمالي

عاطف رمضان

قال وكيل وزارة التجارة والصناعة خالد الشمالي إن الوزارة انتهت من إتمام تشغيل النظام الإلكتروني الجديد لصرف المواد التموينية على جميع مراكز التموين في الكويت. وأضاف الشمالي أن البدء بالنظام الجديد كان تدريجياً من 4 أشهر لضمان معالجة أي ملاحظات، مشيراً إلى أن تشغيل النظام يتماشى مع ملاحظات وإرشادات ديوان



المنظومة الإلكترونية الجديدة لصرف التموين أصبحت جاهزة في جميع مراكز التموين بالكويت